التجربة السوسيولوجية في الجزائر مرحلة الثمانينيات و التسعينيات
من تغيير المسار إلى عدم الاستقرار

أ.طبال نعيمة
أستاذة مساعدة
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
جامعة الجزائر2

ملخص الدراسة :

يدفعنا الحديث عن السوسيولوجيا في الجزائر إلى التذكير بالمراحل التي كان على هذه الأخيرة المرور عبرها، على اعتبار أن تناول هذه المراحل هو الطريقة المواتية موضوعيا لفهم و إدراك جملة التحولات والخصائص البارزة التي تميز السوسيولوجيا في مجتمعنا. وعليه فإن مقالنا هذا سيركز على مرحلتين هامتين في تاريخ الجزائر تتسمان بحركية اجتماعية مميزة طبعت مسيرة المجتمع في مختلف تحولاته، وبالأخص تطوره .

مقدمة:

تدرك السسيولوجيا من خلال مراحل تاريخية معينة وهي بمثابة معالم هامة لفهم الدلالات الخاصة بالتغيرات و التحولات التي مستها، إن المسعى الزمني الذي تم تبنيه في هذا المقال و الذي نحاول من خلاله أن نتناول التجربة السوسيولوجية في الجزائر، يتحدد في مرحلة الثمانينيات و كذا المرحلة التي تليها، أي التسعينيات و الذي من خلاله سنحاول إعطاء صورة ، تبقى محدودة عن أهم مميزات هاتين المرحلتين، حتى يتسنى لنا من خلال ذلك إعطاء أكثر تفسير للديناميكية و للسيرورة التي تتحكم في هذا المجال من المعرفة، و حتى تتولد لدينا قراءة فهمية من حيث رصد المسيرة السوسيولوجية و مكانتها في الواقع الفعلي الجزائري.

1. السسيولوجيا في مرحلة الثمانينات:

من حيث أهمية هذه المرحلة في عمر المسيرة السوسيولوجية بالجزائر، نذكر عملية تعريب العلوم الاجتماعية كلها. فالعلوم الاجتماعية عرفت حدثين هامين بعد الاستقلال : الأول هو إصلاح التعليم العالي سنة 1971 و الثاني سنة 1980 وهو تاريخ عملية التعريب الشاملة للعلوم الاجتماعية.

1-1 تعريب تعليم السسيولوجيا، مبرراته و آثاره:

في الواقع إنّ الشيء الذي شجع على تبني مبدأ التعريب هو ذلك البعد الوطني والثوري الذي خصّت به الدولة الجزائرية نفسها في تلك الفترة والذي لا يمكن أن يتحقق والأهداف التي تصبو إليها إلا من خلال محاولة استرجاع مكانة اللغة العربية التي يجب أن تكون لها في بلدا اعتقد نظامه الحاكم آنذاك أنّ مرجعيته الأولى هي الثقافة العربية : "فدورها كثقافة قومية يتمثل بالدرجة الأولى في أن تعيد للغة العربية بوصفها اللسان المعبر عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها وفعاليتها كلغة حضارة"[1].

[1] . جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، 16-21 أفريل 1964، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964، ص. 43.

تمر إذن محاولة استرجاع مكانة اللغة العربية في كونها عنصر محوري في تأسيس الشخصية الجزائرية التي عمل الاستعمار على طمسها ونزعها وبهذا يكون تعريب العلوم الاجتماعية مرتبط بمسألة استرجاع عناصر الشخصية والهوية الوطنية خاصة وأنّ هذه العلوم تبقى بمثابة علوم معيارية قيمية والذي كان يرى في هذا المقام ضرورة الإضفاء عليها مرجعية المجال العربي الإسلامي، وبالتالي الفصل مع المرجعية التي تعكسها اللغة الفرنسية. كما أنّ مسألة تعريب العلوم الاجتماعية من جهة أخرى تعلقت من منظور الخطاب الرسمي على إنشاء نوع من العلاقة المنسجمة بين المثقفين والمجتمع وإبعاد كل ما من شأنه أن يؤدي إلى قطيعة بينهما، حيث يخول للغة العربية مهمة خلق هذا الارتباط العضوي بين المثقفين ومجتمعهم، خاصة وأنّ "المثقفون الأوائل، منذ البداية عرفوا الانفصال والانسلاخ عن مجتمعهم بفقدان الارتباط العضوي المتمثل في الحبل الصري الذي لا يمكن أن يتمثل في غير اللغة"[2].

فهؤلاء المثقفون كانوا لا يجيدون التكلم بلغة المجتمع وبالتالي لم يكن لديهم تواصل معه. فوضعية كهذه هي التي جعلت وجهة نظر الخطاب الرسمي ترى أن تعريب العلوم الاجتماعية سيتم بمعرفة جيدة للمجتمع في ظل عملية الاتصال الممكنة بين المثقفين والمجتمع. وهنا الحديث عن جذرية قرار تعريب العلوم الاجتماعية بما فيها السسيولوجيا الذي كان لا بدّ لها من انتظار بداية الثمانينيات لنحضر إلى موقف غير متردد فيه.هو فعلا حديثا يجرنا إلى السياق العام الذي كان يسبق فترة إصدار هذا القرار، ذلك أنّ الوضع حينها كان متميزا بالازدواجية اللغوية في التدريس ، بما فيها تدريس السسيولوجيا التي بقيت محافظة على هذه الوضعية إلى غاية مطلع الثمانينيات عندما يتمّ إعادة هيكلة لغوية في ميدان تدريس العلوم الاجتماعية. نشير هنا إلى أنّ التعريب المتردد الذي تمّ في ظلّ ازدواجية كانت لصالح اللغة الفرنسية، والتي عملت على احتواء الواقع العملي بطريقة يمكن القول أنّ الفئات التي أنهت تكوينها باللغة العربية أصبحت غير قادرة على الاندماج في سوق العمل الذي أصبح مغلقا أمامها مقارنة بأولئك الذين زاولوا دراستهم باللغة الفرنسية. وهذا ما من شأنه أن يخلق توترات واضطرابات

اجتماعية وسياسية ازدادت حدة سنة بعد أخرى، والذي ترجم إلى غليان طلابي بعد قرار نافذ التطبيق، ألا وهو شنّ إضراب قام به الطلاب المعربون والذي انطلق في 20 نوفمبر1979 ليمتدّ إلى غاية 20 جانفي 1980، وذلك تعبيرا عن انشغالهم حول ضيق الآفاق المهنية إلى جانب الحظوظ غير المتكافئة مقارنة بزملائهم المفرنسين. فهذه الازدواجية اللغوية جعلت الواقع الجامعي تصاحبه ظهور هوة خطيرة ما فتئت أن تتطور بسرعة خلال بضع سنوات إلى هوة لغوية ثقافية اجتماعية لا زال المجتمع الجزائري يعاني وإلى يومنا هذا آثارها وانعكاساتها والعواقب المنجرّة عنها، فمن هذا السياق ومن هذه الزاوية أيضا لنا أن نفهم سبب القرار النافذ وغير المتردد فيما يخصّ عملية تعريب تعليم العلوم الاجتماعية.

لكن ليس هذا فحسب، بل إنّه يمكن فهم عملية تعريب السسيولوجيا في الحدود التي كانت تسعى إليها السلطة السياسية، وذلك في نزع الطابع النقدي عن هذه السسيولوجيا والذي هو أساس هويتها. فمحاولة ربط السسيولوجيا في الجزائر بمرجعية الشرق وسطية هذا يعني ربطها بمرجعية إصلاحية محافظة تكون في توافق مع الاتجاهات التنموية المتبناة. أي محاولة توظيف السسيولوجيا خدمة لمشروع التنمية. كما أن هذا يعني سوسيولوجيا متأثرة بالاتجاهات الوظيفية التوازنية الأنجلوساكسونية، المفضلة للتحاليل الإمبريقية الإحصائية التي تجعل من المجتمع مجرد وحدات إحصائية متبادلة فيما بينها، دون أي عمق تحليلي نقدي الذي يعتبر الأساس الذي يعطي الهوية و مبرر الوجود للعمل السوسيولوجي. فما كان منتظرا من السسيولوجيا في هذه المرحلة و مهما كانت اماكن إنتاجها (الجامعة، مركز البحث...) هو ان تصبح أداة مفضلة لخدمة الاختيارات التنموية هذا هو، ودون أي مستوى آخر لوظيفة السسيولوجيا كعلم مستقل بذاته. بل إنّ مفهوم التنمية كان يتقاطع مع كل العلوم الاجتماعية وقد اندمج مع تكاثر الجامعات كتعبير عملي.

لقد كانت هذه إذن جملة المبررات التي شكلت الإطار العام الذي كان على السسيولوجيا الخضوع لها من أجل عملية التعريب والتي بقيت وسائل تعريب هذه السسيولوجيا لا تعني شيئا آخر سوى ترجمة حرفية لمحتويات كانت تكتب باللغة الفرنسية، أي في هذه

[2] .علي الكنز، حول الأزمة، 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990.، ص. 25.

النظرة يكون تعريب السسيولوجيا عملية آلية ترتكز أساسا على الجانب المصطلحي وأيضا بما يسمى بتعريب– تحويل وهو الذي يتمّ فيه الاعتماد على المراجع التي يتمّ تأليفها باللغة العربية، وبالدرجة الأولى نجد الاعتماد على المؤلفات المصرية وذلك لمحاولة إيجاد مرجعية جديدة عربية تفصل من المرجعية الفرنسية بناقلها اللغوي– الفرنسية. فهذه المؤلفات ما هي في الواقع إلا ترجمة من اللغة الانجليزية. وفي بعض الأحيان إن لم تكن ترجمة الترجمة " بهذا يكون هذا التعريب لتعليم السسيولوجيا في شكله التحويلي الذي يريد إعطاء مرجعية قيمية معيارية وتفكيرية غير تلك التي كانت تسيرها اللغة الفرنسية والتي كان يهدف تعريب تعليم السسيولوجيا إحداث القطيعة معها، ما هو في الواقع إلا إعادة ربط السسيولوجيا، ليس بمرجعية عربية، بل، بمرجعية، وتحت غطاء لغوي عربي، غربية المركز. وهذا نجد له تفسير في غياب تقاليد سوسيولوجية راسخة في البلدان العربية، حيث ما زالت تابعة من الناحية السوسيولوجية إلى مراكز الإنتاج الغربية، هذه التبعية التي يعاد إنتاجها بواسطة اللغة العربية... مما يؤدي إلى انعكاس، أو بالأحرى انحراف قضايا وإشكاليات العالم الغربي داخل البنى الثقافية والاجتماعية لعالمنا"[3].

وفي هذا الشأن نشير إلى أنّ الشيء المميز لعملية تعريب السسيولوجيا هو عدم وضوح الرؤية بالنسبة للوسائل التي سيعتمد عليها هذا المسعى التعريبي وذلك بسبب الإخفاق في إحداث القطيعة مع الطريقة التي سيتمّ على أساسها هذا التعريب، إذ باستثناء قرار التعريب الذي اتّسم بالجذرية، نجد أنّ اختيار كيفيات هذا التعريب والوسائل التي ستحمل ديناميكيته تحضر إلى افتقار تلك الجذرية. زيادة على هذا فإنّ النتائج التي أحدثتها ديناميكية تعريب السسيولوجيا، يمكن القول أنها قد تجاوزت بنتائجها حدود ما استهدفت من أجلها. ذلك أنّه قد تولّد عنها انقسام. ومنه" يمكن القول بأنّ عملية التعريب لم تكن بمثابة الإسمنت للربط بين المشتغلين بعلم الاجتماع.... بل زادت من التباعد فيما بينهم"[4].

بسبب المنطق النزاعي الذي أخذ يسيّر العملية والذي اعتمد أساسا على الفرز اللغوي. إذن من كل هذا يظهر أنّ الوضع التعريبي لم يقض على الصراعات بين النخبة المعربة والأخرى المفرنسة، بل حتى لم يخفف منها. فالأمر كان أعقد من ذلك، لأنّ هذه النزاعات قد تضخمت وانتشرت. فالواقع أوجد تقسيما وهوة سحيقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. إذن علوم وضعية باللغة الأجنبية وعلوم معيارية باللغة العربية[5].ودائما في نفس الصدد يذكر بأنّ عملية تعريب العلوم الاجتماعية أدت إلى تقوقع هذه العلوم في القطاع الإيديولوجي. أما عن العلوم الطبيعية فقد أخذت مكانها في التقوقع في القطاع الاقتصادي.

إننا وإن كنا نقوم بعرض بعض آثار عملية تعريب العلوم الاجتماعية، فهذا لا يعني أننا نريد الدخول في تقييم هذه التجربة، لأنّ ذلك لا يندرج ضمن مسعى هذه الدراسة، ولكن الأمر هو بمثابة الرجوع إلى بعض الأحداث التي اعتبرت جذرية بالنسبة لهذا العلم– السسيولوجيا– تبقى فقط الإشارة إلى أنّ توجه الاهتمام إلى تحقيق مبدأ تعريب العلوم الاجتماعية ربما فيها السسيولوجيا التي كانت كنقطة معلم أساسية أدّت إلى عدم القدرة على إنتاج نموذج معرب منافس يقابل النموذج المفرنس.

" إن نتائج العملية لم تكن كلها إيجابية فإن كانت قد حطّمت احتكار النموذج الفرنسي المسيطر من منابع انتشاره، فإنها لم تكن قادرة على إنتاج منافس، بحيث أنّ دعاة التعريب كانوا يستلهمون وسائلهم ومثلهم من الدول العربية التي بقيت هي الأخرى تابعة لمستعمريها السابقين"[6].

ليس هذا فحسب بل إنّ البعد الآخر لهذه العملية هو يعود إلى ضعف التطور المعرفي في الحقل السوسيولوجي الذي لا يرجع إلى قضية اللغة بقدر ما يرجع إلى ترجمة الأبحاث من اللغة الأصلية إلى العربية، من دون تحري الحذر في التعامل مع المفاهيم وارتباطاتها النظرية، ومن ثمّ انعكاساتها على الممارسة السوسيولوجية وعلى الإبداع السوسيولوجي الذي عرف تراجعا ليصبح الأمر مجرد مؤسسة لإنتاج

3. سعيد سبعون، "السسيولوجيا الاكادمية و المشروع التنموي في جانبه التصنيعي في الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد علم الأجتماع، جامعة الجزائر، 1998، ص. 157. غير منشورة.

4. جمال معتوق، "علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا"،دار الإمام مالك للنشر والتوزيع ،الجزائر،2006،ص. 149.

5. أنظر علي الكنز، حول الأزمة، مرجع سبق ذكره، ص. 21.

6. نفس المرجع السابق، ص. 20.

الشهادات وتخرج الدفعات المتتالية التي صارت تساهم في حجم البطالة والبطالين. فحتى نبقى دائما في نفس السياق نحب أن ننوّه في هذا الصدد أنّ عملية التعريب جعلت اللغة العربية تبلغ درجة القدسية والرفض شبه التام لكل ما هو أجنبي- فرنسي بالخصوص- كما أنّه " وفي ظل الدفاع الهستيري عن اللغة العربية، وعن التعريب وفي ظل تأثير التيار الإسلامي خصوصا في مرحلة التسعينات نجد بعض المقاييس التي أثرت فعلا على التكوين السوسيولوجي، فقد أفرزت هذه المرحلة مقياسا (ربما يتحول إلى فرع أو تخصص) هو علم الاجتماع الإسلامي"[7].

ولعلّ آخر ما نخلص إليه من قول بخصوص هذا الشأن، هو أنّ إدخال تعريب السسيولوجيا كنقطة معلم أساسية في تاريخ السسيولوجيا بالجزائر يمكن القول أنّه قد تحقّق حتى خارج المسعى الأكاديمي. وقد كان مؤشر قياس هذا التعريب يظهر بوضوح من خلال المقارنة بين ملتقيات علم الاجتماع المنعقدة بالجزائر وهذا حتى يظهر الفرق في أنّ الكفة قد مالت لصالح اللغة العربية. لقد "كانت كل مداخلات ملتقى وهران 1984قد قدمت باللغة الفرنسية. أما في ملتقى العاصمة 1986 ومن بين 25 مداخلة فلم تقدّم باللغة العربية سوى 6 مداخلات. وأخيرا وفي العاصمة 1996 فقد كادت تتساوى المداخلات باللغة العربية والمداخلات باللغة الفرنسية :22 بالنسبة للأولى و 19 بالنسبة للثانية... فإن نحن قارنا ملتقى وهران 2002 بالملتقيات الثلاثة السابقة فإنّه يحقّ القول بأنّه الملتقى الأول الذي انقلبت فيه الأمور لصالح اللغة العربية"[8]. هذا هو بصفة عامة أهمّ حدث ميّز السسيولوجيا في مرحلة الثمانينيات، بل يعتبر أهمّ حدث تاريخي في حياة السسيولوجيا بالجزائر والذي أريد له أن يكون مكمّل نهائي لما تمّ الانطلاق فيه مع إصلاحات التعليم العالي.

وهذا في الواقع كلها ترجمات تدرج ضمن المسعى التنموي الذي تمّ تحديد مبرّر وجود هذه السسيولوجيا من خلال خدمتها للأهداف التنموية. وبهذا تكون كل هذه الإجراءات المعلنة بمثابة تكريس لجعل السسيولوجيا علم إيديولوجي، وذلك لما تمّ توظيفها خدمة لمشروع التنمية حتى صار يطلق عليها سوسيولوجيا التنمية. ولم يكن في الإمكان أن تكون شيئا أخر غير سوسيولوجية التنمية، خاصة لما بدت ملتزمة بقضايا التنمية الوطنية، وحملت على عاتقها مهمة التغيير التي لا يجب أن تتوانى وأن تتخلف عن القيام بها. هكذا إذن ترفع السسيولوجيا إلى وظيفة إنجاز التنمية، إذ أصبح من الواجب التاريخي عليها أن تنهض والسيكولوجيين بالمهمة المخولة لهم والتي تم التعبير عنها من خلال الاختيارات التنموية التي تضطلع القيادات السياسية بمهمة بلورتها ميدانيا.

1-2 البعد الوظيفي للسيسيولوجيا:

إننا وانطلاقا مما قيل يمكن اعتبار أنّ موضوع التنمية كان يمثّل مفهوما مهيمنا في علم الاجتماع طيلة مرحلة السبعينيات وإلى غاية منتصف الثمانينيات. وعلى مستوى آخر نجد أنّ السسيولوجيا بدورها كانت ذات أهمية بالنسبة للمشروع التنموي. وقد تظهر هذه الأهمية من خلال قدرة هذه السسيولوجيا في إعطاء الحلول والاقتراحات للمشاكل التي كانت التنمية هي السبب في حدوثها. " في الواقع، أنّ التنمية في الجزائر هي متميزة بالشمولية والسرعة، وذلك لم يلبث أن أفرز مشاكل ملحة تمسّ تقريبا كلّ القطاعات وأنّ الحلّ لا يمكن أن يكون إلاّ في العلوم الاجتماعية تحديدا"[9]. وبما في ذلك السسيولوجيا.

وعليه فإنّ الدور الذي سلكه المنحى الذي اتخذته الإسهامات السوسيولوجية في هذه الفترة والذي بدى من خلال الإنتاج السوسيولوجي هو ذلك الازدهار على الأقل من حيث حجم الدراسات ونوع الدراسات التي كانت تصبّ في إطار محور القضايا المتعلقة بالتنمية. ففي هذه الأثناء يذكر أنّ الرسائل والأبحاث في مجال الحقل السوسيولوجي بدت في تطابق مع قضايا المجتمع الذي لم يكن في الإمكان تهميشه.

---

[7] . نورة قنيفة، "الممارسة السوسيولوجية وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع بجامعة سطيف"، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر"،دار القصبة للنشر الجزائر ،2004،ص. 200.

[8] . عبد القادر لقجع، "تقديم : الجزائر : أرض مغامرة للسوسيولوجيا"، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

[9] . Hammana Boukhari, «Les sciences sociales et le Tiers-Monde, Le cas de l'Algérie», In colloque sur les sciences sociales aujourd'hui,OPU.Alger.1986.p.76

" ففي هذه الفترة توسعت دائرة علم الاجتماع... إذ أصبح يدرس في الجامعات الأربعة الرئيسية وأقبل عليه العديد من الطلبة وخاصة الذين تأثروا بفكرة التزام المثقف وطموحه إلى تغيير الأوضاع خصوصا أنّ تلك الفترة تميزت بحملات تطوّع يقوم بها الطلبة في الأرياف من أجل شرح قوانين الثورة الزراعية"[10] وذلك حتى يبدو وعلى مستوى ممارستهم محاولة الربط بين الزمن البيداغوجي والزمن العملي، خاصة عن طريق حملات التطوع. زد على ذلك فإنّ إرادة إدماج السسيولوجيا مع قضايا التنمية والوطنية، اللذان يعتبران ضمن الحدود الذي وضعها الخطاب الرسمي والذي على السسيولوجيا الامتثال تجاههما، وقد كانت تظهر من حيث مطابقة البرامج والتخصصات التي من خلالها تعيد السسيولوجيا إنتاج الخطاب الرسمي الذي هو جزء من الواقع الجزائري بحكم هيكلته له " كل التخصصات التي كانت موجودة في تلك المرحلة لم تأت عن طريق الصدفة أو أغراض علمية، بل جاءت لتساير المشروع الاشتراكي الذي تبنته الدولة الجزائرية"[11].

وهو ما أعطى مظهرا لوجود سوسيولوجيا وظيفية عرفت تضخم من حيث الوظيفة التكميلية المحصورة في الوجود المؤسساتي. لكن السؤال الذي لا بدّ من طرحه لفهم التباعد بل يمكننا القول التناقض الموجود هو كيف أنّه من جهة كان الخطاب الرسمي يطلب من السسيولوجيا الاشتراك و"التورط" عمليا في عملية التبني لمشروعه التنموي، ومن جهة أخرى يغلق أمامها الإمكانيات العملية لهذا التورط"، إذ يبقى التورط والالتزام على مستوى الدعاية المدحية للاختيارات التنموية المتبناة والبعيدة كل البعد عن كل إمكانية تحليل نقدي لأي مستوى من الاختيارات المتبناة ؟ إنّ هذا ما جعل الخطاب الرسمي ينغلق في تناقضات"[12].

وأساس التناقضات تكمن في منطق السلطة السياسية التي كانت تعوّل على السسيولوجيا في مشروعها التنموي، لكنه جعل الدور المحدّد لها بقي مجرد شعار لا يجد له امتداد في الواقع لأنّ السسيولوجيا لم تحظ بنفس الاندماج الأداتين العملي الذي عرفته فروع أخرى والتي كان لها أكثر شرعية في علاقتها مع المستوى السياسي بحيث كانت موضوع طلب علمي. ففي هذا الشأن نشير إلى أنّ السسيولوجيا وقعت في ضبابية من حيث وظيفتها، إذ يمكننا القول أنها كانت مهمشة عمليا، بالرغم من اتساع قاعدتها الأكاديمية التي ترجمت إلى عدد هام، معتبر ومرتفع من الطلبة، فتهميشها يعود إلى عدم إدماجها في قطاعات التنمية الاقتصادية، أي أنّ مناصب العمل لم تفتح أمامها بقدر حضور تكرار ضرورة إدماجها في سياق المسعى التنموي. هكذا فإنّه لم يكن لها صدى عملي في حضور مكانة مستقرة، ثابتة ومعترف بها في سوق العمل. فعلى هذا الأساس أصبح التناقض صارخا بين شعارات الخطاب الرسمي وبين ممارساته في الواقع.

وعليه يمكن اعتبار أنّ معايير سير السسيولوجيا في الواقع كانت مفروضة انطلاقا من اعتبارات مرتبطة أساسا بلعبة سلطة الدولة وفي إطار مشروع المجتمع الذي ترك مجالا ضيقا للسيسيولوجيا لصياغة عملية وحتى علمية وفكرية. فمن هذا المنظور تدرك الممارسة السوسيولوجية بتبعيتها للبعد السياسي الذي اثّر على هويتها، بحكم واقع التجربة الوطنية التي تركت أثرها وفق نمطية انتقائية ملتزمة في ظل الاستراتيجية التنموية التي تحولت إلى المحرّك الذي يتحكم في نوعية الدراسات السوسيولوجية وفي اتجاه الممارسة السوسيولوجية المتبلورة في إطار العلاقة الجدلية بين المعطى المعرفي والمعطى الاجتماعي لواقع ذو أبعاد مختلفة لها علاقة مباشرة مع خصوصية المجتمع. لكن مما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هو أنّ التجربة الوطنية التي اتخذها هذا النظام السياسي كحدّ أساسي له، لم تكن سوى عرضا تاريخيا ونوع من الاستطراد الذي يكون قد عمل على تحفيز الممارسة السوسيولوجية نحو جوهر الدراسات المتوجهة إلى متابعة القضايا التنموية.

1-3 مرحلة الوقوف على عتبة الانجازات والسعي للبحث عن الذات:

إننا بالفعل وبالنظر إلى ما حدث يمكننا القول، أنّه ما إن بدأت التجربة الوطنية ومن خلال اختياراتها التنموية تثبت عن محدوديتها وتراجعها ابتداء من منتصف الثمانينيات حتى بدأت الممارسة السوسيولوجية تأخذ اتجاه يعالج التنمية الموقوفة من زاوية دراسة

[10]. جمال معتوق، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

[11]. نفس المرجع السابق، ص. 91.

[12]. سعيد سبعون، مرجع سبق ذكره، ص. 308-309.

ميكانزمات التعطّل، وقد أدّى انشغال السسيولوجيا بهذا الجانب من الطرح إلى النداء بضرورة الوقوف على عتبة انجازاتها وكذا وضعها وحالها. فعلى هذا الأساس تحوّل الاهتمام بالانطلاقة السوسيولوجية من أرضية سياسية وطنية إلى أرضية أساس تفعيلها يتمّ وفق أحياز فكرية ثقافية أي وفق الدعوة للإعلان عن محاولة إنشاء وإرساء سوسيولوجيا تصب دوائر اهتمامها في بوتقة السعي للبحث عن الذات وبهذا تكون الممارسة السوسيولوجية قد حولت مصدر التعبير حول انشغالاتها بهويتها وذلك لما فقدت من أهميتها بفعل التقليص من مكانتها الذي بدى واضحا حتى على مستوى الخطاب الرسمي خاصة لما تمّ إهمالها عمليا بعدم إعطائها فرصة للظهور. الحقيقة أنّ الأمر هنا لا يفسّر فقط بعامل تراجع الغطاء السياسي الذي عرف فتورا من حيث تضافر الدّعم والإسناد، بقدر ما هو مرتبط أيضا بانتكاسة معرفية ونظرية كانت قد وقعت في الدائرة السوسيولوجية الجزائرية، وكان لها بالغ الأثر في هذا السياق[13].

إنّ أهمّ ما ميز الفكر السوسيولوجي الجزائري في تلك الفترة هو وجود مواضيع وإشكاليات متجهة نحو تبنّي التوجهات الكبرى المطروحة والمنتشرة في الدول العربية بما فيها النداء لإعطاء انطلاقة فعلية لسيسيولوجيا فاعلة ملمّة بخصوصيات البيئة المدروسة، وبطبيعة الحال فإنّ هذا الانشغال لم يتمشكل إلاّ بعد ما شعرت الممارسة السوسيولوجية بأزمتها وفقدان هويتها. إذ يذكر في تلك الأثناء وباقتراب النصف الثاني من الثمانينيات بدأت المسيرة السوسيولوجية تعرف منعطفا مغايرا بدأ يشعرها بوضعيتها التي تزداد سوءا.

ففي ظلّ التطور المؤسساتي الملفت للنظر والذي قد يترك الانطباع بأنّ السسيولوجيا هي بخير نجد في المقابل سلطة سوسيولوجية آخذة في الابتعاد عن مشروعيتها التي لم تكن سوى مشروعية السلطة والتي لم يعد لها صوت وصدى اعتبار أو اعتراف إلا ضمن الفضاء الجامعي الذي بدوره قد ترك أثره على البحث السوسيولوجي وعلى الممارسة السوسيولوجية عموما. فتطور السسيولوجيا في محيطها هو لا يتعدى محيط الجامعات كان بالتأكيد له تأثير عليها أقلها أنها أصبحت تتهم بالتجريدية والسلبية وبعدها عن الواقع. هكذا فقد وجدت الممارسة السوسيولوجية نفسها محصورة في ممارساتها داخل الحيّز الذي منحتها إياه الشرعية السياسية والتي حددت لها مسبقا بنيتها وموضوعها على الصعيد النظري. وفي هذا المعنى فإنّ المشتغلين بهذا العلم قد تولد لديهم الإحساس بنوع من التقصير في الالتزام بحرفتهم كفاعلين في هذا الحقل.

وعلى هذا الأساس أصبحت الممارسة السوسيولوجية لا تتعرض إلاّ لما هو مقبول اجتماعيا، أما محاولة إنتاج خطاب نقدي حول المجتمع فقد كانت العلوم الاجتماعية تفتقده بما فيها السسيولوجيا. إذ لم يكن الخطاب النقدي حول المجتمع حضوره بارزا على مستوى العلوم الاجتماعية بقدر ما كان حضوره مندرجا من خلال الأدب والسينما. "منذ عشرون عاما هناك نقد اجتماعي ضعيف في محمل إنتاج العلوم الاجتماعية مقارنة بألبوم سليم Album Slim[14]"

لكن إذا كانت الممارسة السوسيولوجية تبدو بهذا التراجع في هذه الفترة، فإنّ وعي هذه الممارسة بدى في حالة انتباه الذي يكشف عن انشغال يدور حول هذا التراجع. ومن هنا بدأت تظهر محاولات تطالب بتجاوز حالة الانفكاك وهذا بالتخلص من مسلمات لا تساهم فعليا في تقوية عمق الانتاجية السوسيولوجية ولعلها بداية طروحات النقد الأبستمولوجيا على المعرفة السوسيولوجية التي كانت تبرز من خلال الحديث عن ضعف الانتاج السوسيولوجي وطرح بعض التساؤلات مثال : لماذا علماء الاجتماع لا يمارسون أو بالأحرى لا ينتجون ؟ ما الذي يعرقل انطلاق الانتاج السوسيولوجي ؟ وغيرها من الأسئلة المشابهة التي كانت تهدف إلى تأسيس حدود أبستمولوجيا تقف عندها الممارسة السوسيولوجية حتى يتمّ تطوير طرق العمل الخاص بإنتاجها وحتى تتمّ إبراز عوائق تقدّم المسيرة التطورية للسيسيولوجيا في الجزائر.

---

[13]. أنظر سعيد عيادي ، "التجربة السسيولوجية في الجزائر : الممارسة والتأويل"، مجلة الآفاق لعلم الاجتماع، صدرت عن جامعة البلية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، العدد رقم 1، 2008، ص. 149.

[14]. Colonna Fanny, «Les sciences sociales en Algérie depuis 1962», in Aspects de la société algérienne, recueil des conférences, Centre culturel algérien a Paris, 30 Avril 1985, p .205.

إنّ مقاربة كهذه اقترنت بطروحات موازية كانت محل نقاش حتى على مستوى الملتقيات، باعتبار أنّ الملتقيات ما هي إلا مراحل " توقف فكري حول ممارسات وتجارب فكرية... مرحلة توقف، مواجهات وانتقادات تمتدّ باستخراج إشكاليات وفرضيات جديدة للعمل"[15]. هكذا فإنّ معظم المشتغلين بهذا العلم حاولوا تحديد وضعيته وإشكالياته وذلك بالإقرار على ضرورة دراسة بعض مسائله الإبستمولوجية. فمواضيع بعض الملتقيات تكفي لمعرفة هذا الاتجاه من الانشغال فإن نحن أخذنا على سبيل المثال ملتقى وهران حول "العلوم الاجتماعية اليوم" والذي انعقد في 26-28 ماي 1984، نجد أنه انطلق من مسألة محددة تعكس في معظمها عن دراسة ونقاش وضعية العلوم الاجتماعية والسياق العام الذي أحاط بسيرها وتطورها بما في هذا السسيولوجيا.

كما أنّ ملتقى العاصمة 1986 والذي كان مخصصا للتفكير في طبيعة التحولات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، لم يمنع المتدخلين من طرح تساؤلهم حول الممارسة السوسيولوجية في الجزائر، فعلى سبيل المثال، فقد أعيد طرح مسألة ضعف الانتاج السوسيولوجي مرة أخرى على مائدة النقاش العام، وتقريبا بنفس الحد الذي تمّ طرحه في وهران خلال سنتين مضت"[16].

لكن ماذا يعني هذا الإلحاح في الحديث عن ضعف التجربة السوسيولوجية التي انعكست منطقيا على ممارستها؟ هل هي إشارة لمؤشر الرغبة في إعطاء دفع لها وإيجاد خصوصية وحد فاصل مع ميل ونزعة السياسي؟ أم هو تعبير عن رفض التبعية للتفكير السياسي الذي كان يسيّر ديناميكية التفكير السوسيولوجي والذي بدى واضحا ولا سيما في السبعينيات ؟ أم هي الرغبة للوصول إلى البناء العلمي التطبيقي المعبّر عن هوية هذا العلم وسيرورته حتى يكون له دفعا في وجه اغترابه ؟

إنّ ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أنّه أيا كانت طبيعة هذه الانشغالات إلاّ أنّ الشيء المؤكد هو أنّ وضعا كهذا قد أعطى اتفاقا على أنّ خلاص السسيولوجيا يتوقف على إعادة محورة ابستمولوجية قوية تعيد اتجاه ملامستها الابستمولوجية للوقائع المدروسة في سياق جملة ما افتقدته لكن "في الوقت الذي تتجمد فيه السسيولوجيا في الجزائر في النماذج الإبستمولوجية للسبعينيات كان المجتمع يتغير، وفي تغيره فهو يطرح على السسيولوجيا مشاكل جديدة. ومن بين شواهد هذا التغير بروز أوجه اجتماعية جديدة أو انبعاث أوجه أخرى قديمة أو تقليدية ظن الكثيرين أنها اختفت أو أنها —على الأقل- في طريق الاختفاء في الخريطة الاجتماعية الجزائرية"[17].

وفي هذا السياق نذكر أنّ الفكر السوسيولوجي وقتها بدأت تظهر عليه بعض من مظاهر عدم القدرة في محاولة احتواء الواقع الموضوعي خاصة لما بدى منفصلا عن ديناميكيات الحياة اليومية بحكم انغلاقه وانحصاره في مجال مؤسساتي معلنا تبعيته للسلطة الرسمية.

ففي تلك الأثناء وتبعا لهذه الظروف، قامت بعض التيارات مثل (البربرية والتيار الإسلامي) لتؤثر وأحيانا لتوجه المجتمع المدني بدلالات وممارسات تكون فيها الرمزية الدينية وكذا الجهوية تنوب عن الرمزية العلمية السوسيولوجية. هكذا وللمرة الأخرى تجد التجربة السوسيولوجية في الجزائر نفسها في تحدّ لمواجهة التحولات التي بدأت تعمل في بلورة واقع جديد تؤثر فيه وتوجهه دلالات متلاحقة بدأ يعرفها المجتمع الجزائري بقوة ولا سيما بعد أحداث أكتوبر 1988.

2. السسيولوجيا في مرحلة التسعينيات:

لا يمكن التطرق بالتحليل للممارسة السوسيولوجية في هذه الفترة من تاريخها دون التوقف على مستوى هام والذي شكّل نقطة معلم تاريخية للواقع الجزائري بكل محتوياته، إنها أحداث أكتوبر 1988 التي كانت بمثابة صدمة عنيفة أفرزت وحررت التناقضات التي كانت تعبر المجتمع الجزائري والتي بينت من خلالها أنّ الواقع ينتقم ويثأر عندما يتمّ تجاهله وإهماله، وأيضا عندما يكون بعيدا عن رؤية

[15]. Mediene Benema, «Un aperçu critique sur la réunion d'Alger des centres de recherches africaines en sciences sociales», 21-27 Octobre 1985, Université d'Oran, URASC cahier, p. 22.

[16]. Lakjaa Abdelkader, «Algérie : Une société en attente de sa sociologie" In Sociologie et société en Algérie, sous la cordination de Lakjaâ Abdelkader, Casbah Editions, Alger, 2004 p. 47.

[17].عبد القادر لقجع، "تقديم، الجزائر :" أرض مغامرة للسسيولوجيا"، في علم الاجتماع والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

واستبصار وتدخلات الفاعلين الاجتماعيين، بما فيهم الفاعلين في الحقل السوسيولوجي "هذا هو المغزى حسب ما يبدو لي، من تدخل عالم الاجتماع في المجتمع حتى يكون "ملاحظ اجتماعي" مكلف بملاحظة ليس فقط الواقع الاجتماعي ولكن، أكثر من ذلك، الممارسات الاجتماعية"[18]. لكن ما حدث هو أنّ الممارسة السوسيولوجية وابتداء من النصف الثاني لعشرية الثمانينيات أخذت تعرف حالة من التراجع والفتور وفي محاولة ترجمة الواقع بكافة مستوياته، وهذا ما أفقدها شرعيتهما. لأنّ تمثيلها وحضورها حول المجتمع وانطباعها بدى ضعيفا التي ما هي في الأخير إلا جزءا منه.

2-1 واقع السسيولوجيا أمام التحولات الاجتماعية :

صحيح، لا أحد ينكر أنّ وضعية التجربة السوسيولوجية بما فيها الممارسة السوسيولوجية في الجزائر لم تكن إلا انعكاس لوضعية الواقع الاجتماعي الذي يعكس واقع التخلف والتبعية والعجز أمام آلة التغيير، ذلك أنّ الفعل السوسيولوجي يستمدّ دلالته بصفة عامة من البنية والنسق الاجتماعي لكن هذا لا يخلي مسؤولية هذه الممارسة أمام هذا الوضع خاصة وأنّ السسيولوجيا لطالما كانت ملاذا في وجه الواقع. كما أنّه لا يخلي مسؤولية الفاعلين في هذا الحقل عن ضعف تمثيلهم لواقعهم الذي بدى سائرا نحو التأزم بحكم تخليهم عن التزاماتهم تجاه المجتمع. فهذا الضعف المزمن في محاولة ترجمة الواقع من طرف ذويه ألا وهم الفاعلين في الحقل السوسيولوجي –أدى بدوره إلى فرار المجتمع من ذويه، ذلك لأنّ المجتمع تطور بعيدا عن رؤية ونظرة الفاعلين السيكولوجيين. و طالما شكلت هذه الظاهرة موضوع نقاش بين المشتغلين في هذا الميدان طيلة العشرية المنصرمة وإلى غاية الألفية الجديدة. فهناك إذن "بداية صريحة لوعي علماء الاجتماع بظاهرة أصبحت تطرح بحدة وتطأ بثقلها على جدوى أعمالهم، والظاهرة هذه تتمثل في التباعد المستمر بين الدراسة السوسيولوجية وواقع المجتمع، ويرجع هذا "الخلل" أساسا لقلة الممارسة أو لحصرها داخل أطر ومجالات نظرية تعوّد الجميع على العمل بها وتحليل الظواهر من خلالها دون إعادة سؤالها"[19]. فأمام هذا العجز في فهم ومسايرة ومتابعة مجرى منحنيات تطور المجتمع الجزائري، جاءت الأحداث التي هزّت أركان النظام القائم للأشياء والتصورات : إنها أحداث أكتوبر 1988. فهذه الظاهرة الأكتوبرية بقدر ما هي تعبير ومؤشر عن محدودية قدرة الممارسة السوسيولوجية في الإحاطة بواقع السيرورة الاجتماعية، بقدر ما هي تعبير أيضا على قدرة المجتمع في إيجاد بدائل تعبر عن احتياجاته، بدائل تنشط من أجل تطبيع قوى فاعلة معبرة عنه عندما يغيب ويخفت صوت البحث في الحقل السوسيولوجي، هذا البحث الذي يعدّ ممارسة منتجة لخطاب حول المجتمع، ممارسة قائمة على مسائلة الواقع الاجتماعي، أي ممارسة قائمة على ثنائية سوسيولوجيا/مجتمع.

هكذا إذن بدت أحداث أكتوبر 1988 والتي حضرنا معها إلى تعبير المجتمع الجزائري عن حرمانه المتعدد الأوجه. في الواقع أنّ المجتمع يتكلم شئنا أم أبينا. إذا لم يستطع أن يتكلم بشكل طبيعي فسوف يسلك أسلوبا آخرا للكلام : سوف ينفجر كالبركان. وهذا ما حصل بالفعل مع أحداث أكتوبر 1988، وقبلها أحداث الربيع الأمازيغي ل 1980، وبعدها، أي ما حدث طيلة عشرية التسعينيات والتي كانت كلها دليل كلام المجتمع الذي فقد من يستمع إليه. إنّ المجتمع يتكلم بعنف إذا ما احتقرت حقوقه الأساسية. كما أنه ينتقم لنفسه عاجلا أو آجلا إذا لم تؤخذ همومه وحاجياته الفعلية على محمل الجدّ.

صحيح أنّ الديناميكية التي أعقبت أحداث أكتوبر 88 جعلت القضايا المطروحة تبدو أكثر تعقيدا لكن في المقابل بدى مطلب الإبداع السوسيولوجي أكثر إلحاحا. فحتى إن لم تكن هذه الأحداث من ضمن تنبؤ ورؤية الفاعلين السيكولوجيين لكنهم كانوا مطالبين بتقديم مساهمة أساسية في تحديد معالمها ودلالتها كتعبير عن حاجة المجتمع الجزائري. فالظواهر التي كان يجود بها الواقع الجزائري في تلك المرحلة كانت تستدعي الحزم السوسيولوجي لتناولها.

[18] .Lakjaa Abdelkader, op. cit ; p. 53.

[19]. دليلة شارب، "إشكالية العمل المنزلي في العلوم الاجتماعية"،علم الاجتماع والمجتمع...،مرجع سبق ذكره، ص. 115.

ذلك لأنّه من غير الممكن أن يكون علماء الاجتماع من دون تأثر بما يدور حولهم خاصة لما أصبحوا أمام تحديات جديدة تكون في غنى الميدان بظواهر أصبحت تعرض نفسها بإلحاح. وبالفعل فبعدما كانت نيابة السيكولوجيين على المجتمع قبل أكتوبر 88 تعتبر ثانوية وهامشية إلاّ أنها أصبحت بعد هذه الأحداث ضرورية. نذكر في هذا السياق أنّ ديناميكية أكتوبر وما بعدها حرّرت ذلك الجوّ الذي عمل على تفعيل الطاقة الثقافية بما فيها الممارسة السوسيولوجية ولا سيما بعد النقلة المرتبطة بالمسار السياسي للبلاد التي جعلت الحقل الاجتماعي عرضة للنقاش العام من طرف الجميع خاصة الفاعلين الاجتماعيين الذين كان العديد منهم بدون صوت أو تمثيل إلى غاية هذه الأحداث. فالأزمات التي كانت على كافة المستويات في الثمانينيات لم تشجع على بروز فكر نقدي.

لكن أحداث أكتوبر 88 فجرت المحاولات الأولى للحثّ على النقاش الفكري وكان يحدث ذلك في الجامعة، لكن مع الأسف هذه التجربة وجدت نفسها سريعا بدون مخرج، ذلك أنّها أخذت منحى إيديولوجي بسبب تسيّس الجامعة. فهذه «الزيادة في تسيّس الجامعة لم تشجع في إيجاد مناخ هادئ يعد ضروريا من أجل الانتاج العلمي».[20] فالجامعة الجزائرية وقتها كانت تبدو بدون بوصلة ثقافية توجهها إلا البوصلة السياسية. فمن العلامات التي تميزت بها في هذه المرحلة هي انخراطها في الأداء السياسي مقابل تراجعها عن أداء وظيفتها الثقافية.

فلم تعد الجامعة نواة العمل الثقافي بقدر ما أصبحت جهازا تسيطر عليه الصراعات الإيديولوجية بظهور تشكلات سياسية جديدة ذات طابع ديني وعرقي. ولعل وضعا كهذا هو الذي أفقدها هيمنتها الثقافية التي طالما أكسبتها امتيازا اجتماعيا. فإنها أساسا لم تعد الممون الثقافي بقدر ما أصبحت جهاز حيوي لتنشيط سياسي. فكان ذلك بدوره سببا في تفاقم مشاكل الجامعة التي جعلتها في غير مستوى العمل الفكري الذي يلم بالمشاكل التي أقعدت المجتمع الجزائري. لقد كان بالإمكان أن تكون النقاشات التي فجرتها ديناميكية ما بعد أكتوبر عاملا لإخصاب الجامعة التي كانت تبدو في حاجة إلى استرجاع مكانتها.

لكن ما حدث هو التراجع الذي عرفه الحقل المؤسساتي الأكاديمي الجامعي الذي ترك مكانه شاغرا لصالح الحقل الإعلامي الذي بدى أكثر حضورا وإخصابا في قربه من الواقع وفي تحليله إياه. نذكر أنه بالإضافة إلى غياب الحقل الأكاديمي في محاولة فهم الواقع بكل مجرياته نجد أيضا غياب وتغييب البعض من فضاءات التعبير، منها المجلاّت التي كانت ضعيفة التمثيل بحكم عدم ثباتها واستقرارها ولاسيما المجالات الخاصة بالعلوم الاجتماعية.

فهذا النوع من المجلاّت كان يعرف نقصا من حيث الظهور والسبب في ذلك يعود إلى غياب ميزانية ثابتة خاصة. فبالرغم من الأهمية التي تتميز بها المجلاّت عموما والمجلاّت الخاصة بالعلوم الاجتماعية إلا أن «النفقات المخصصة للجامعات لم تسمح بسهولة تمويلها. بل كان يجب من أجل ذلك إحداث تقديرات للميزانيات بالنسبة للسنة اللاحقة، لكن البيروقراطية كانت تسعى لطلبها في آخر لحظة وبسرعة. لكن عندما تكون النفقات المخصصة للمجلات قد سبق إدماجها ضمن الميزانية، يلاحظ أن تسجيلها يأتي كملاحق إضافية يصعب استعمالها»[21] فعلى هذا الأساس يمكن القول أن أمرا كهذا قد أثر سلبا من حيث ظهور التحاليل.

فعدم وجود فضاءات للتعبير الفكري جعل العديد من الفاعلين الاجتماعيين أصحاب التحاليل،بما فيهم الفاعلين في الحقل السوسيولوجي هم أكثر تركيزا وتوجها نحو البلدان الأجنبية. فهم يكتبون خارج الوطن وقد يمكن اعتبار مثل هذا التصرف لمثقفينا هو شرعي لأنه قليلا ما توجد هيئة داخل بلادهم تسمح بظهور تحاليلهم الذي من خلاله يكون تحقيق ذواتهم. إذن هذا سبب آخر دفع ببعض المثقفين منهم السيكولوجيين بتوجيه كتاباتهم خارج بلدهم. فانشغالهم في عملية تثبيت مكانتهم وحتى اعتبارهم كمحللين فاعلين

[20]. Addi Lahouari, «Peut-il exister une sociologie politique en Algérie», In peuples méditerranéens, N°54-55, Janvier-Juin, 1991, p. 225.

[21]. Ibid ; p. 226.

جعلهم يكتبون خارج بلدهم حتى يتم لهم الحصول على أكثر شرعية كونهم يفتقدونها إذا انخرطوا فقط داخل حقلهم الذي يعرف انغلاقا ويعرف نوع من التغييب والتهميش.

2-2 الممارسة السوسيولوجية (من المؤسساتي إلى الإعلامي):

إذن فإن مثل هذه الثغرة قد استغلها الإعلام المكتوب لصالحه، خاصة بعد ظهور الصحافة الخاصة، إذ نذكر في هذا السياق أن من نتائج الديناميكية الأكتوبرية هي تحرير مناخ عمل على تفعيل الممارسة السوسيولوجية التي بدت بمد كبير ولاسيما خارج المؤسسة الرسمية الجامعية. هذه الممارسة الذي سبق وأن تم توطينها أكاديميا عن طريق التحجير الإداري عليها وذلك حتى يتمّ تكييفها وفق الطريقة الانتقائية. فتحولها إلى مجرد سيولة إدارية فاقدة لفعاليتها الابتكارية المستبصرة قد افقدها أصل هويتها مما جعلها تبرز كسوسيولوجيا تعليمية نظرية بدلا من سوسيولوجية تحليلية ميدانية نقدية استكشافية. لكن الوضع الديناميكي الذي عرفته جزائر ما بعد أكتوبر1988 سمح للسوسيولوجيا نسبيا إلى تحقيق وثبة من خلال بروزها على الساحة الإعلامية لتحاليل حول الواقع الجزائري.

وقد كانت هذه هي الفترة التي انتقل فيها الواقع الممارساتي للسوسيولوجيا بشكل ملفت من الواقع المؤسساتي إلى المجال الإعلامي الذي لعب دورا في استقطاب مشاركة المثقفين عموما خاصة لما أبدت الصحافة المكتوبة تفاعلا مع مجرى التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري على كافة المستويات. فمما تجدر لإشارة إليه في هذا الشأن هو أنّ الحقل الإعلامي في هذه المرحلة كان ينافس الحقل الأكاديمي في تفاعله مع الواقع الموضوعي على درجة أنّ الاعتراف الإعلامي وقتها أصبح المعيار المفضل عن الاعتراف الأكاديمي في محاولة اقترابه من المجتمع وفي معالجة قضاياه.

ومما شجع على وضعية كهذه هي الاعتراف بالتعددية الإعلامية التي سمحت بظهور الصحافة المكتوبة "الخاصة" التي صارت إحدى القنوات التي شكلت دعامة لظهور الفعل النقدي والتي كانت الممارسة السوسيولوجية من ضمن الفاعلين والحاضرين في محاولة تنمية هذا الوعي النقدي وذلك من خلال إسهامات نقدية لبعض السوسيولوجيين. فمن مفارقات هذا الوضع غير المنتظر هو أن الفعل النقدي للسوسيولوجيا كان أكثر حضورا في الحقل الإعلامي أكثر منه في الحقل الأكاديمي وقد يكون مبرر ذلك أنّه من جهة الممارسة السوسيولوجية التي لا تأخذ مكانها في مجال مؤسساتي هي لا تنتج سوسيولوجيا وظيفية، لأنّ الفكر النقدي للباحث يكون غير مقيدا[22]".

بحيث يسمح له بإنتاج خطاب متحرر من كل الضغوطات. فحسب ما يبدو، كان الخطاب السوسيولوجي في دوره النقدي هو ينشأ أكثر خارج المؤسسات الأكاديمية الرسمية مما يجعله خطاب يسير في غير اتجاه الخطاب الرسمي الذي يهدف إلى تكريس التبعية. كما أنّه ومن جهة أخرى يمكن اعتبار أن سبب الحضور القوي للفعل النقدي للسوسيولوجيا في الحقل الإعلامي أكثر منه في الحقل الأكاديمي هو راجع إلى واقع وحال السسيولوجيا داخل المجال الأكاديمي الذي يؤكد على وجود وضع أزموي ووجود عدة مشاكل تعوق فكرة قيام مساهمة نقدية فاعلة. فتعدد مشاكل السسيولوجيا داخل الجامعة وقف حاجزا في وجه نهضتها ولا سيما في الفترة الحرجة ألا وهي العشرية المنصرمة التي بدى فيها التدخل السوسيولوجي ضروريا في محاولة تحليل ما عرفته الجزائر من تحولات.

إنّ التجربة السوسيولوجية في الجزائر عندما تمّ زيادة حصرها في الدور المركزي القائم على النشاط النظري أدى إلى ابتعادها تدريجيا عن رصيدها المعرفي الذي كرسه جيل البحث عبر سنوات، وأيضا ابتعادها عن الواقع المجتمعي الذي نمى وتوسع وتنوعت مشاغله وملامحه، وعلى هذا فقد أخذ العمل السوسيولوجي بعدها في التراجع والانكفاء على الذات طيلة العشرية الماضية-" التسعينيات"- وصار كأنه غير قادر على تحمل سرعة ودرجة وثقل التغيير المجتمعي الذي تزايد حجمه ودوره بالتناسب مع امتداد المجتمع واتساعه. في حين "كان بالإمكان نظريا أن يكون حجم التغيرات ونوعيتها فضاء مناسبا يفسح الفرصة لجعل هذه الأخيرة وسلسلة الممارسات المرتبطة بها أوفر حظا

[22].cfMessaid Hassna Amina, «Pratique sociologique et pratique institutionnelle», In colloque sue les sciences sociales aujourd'hui, op. cit ; p. 212.

في تطوير الإطار النقدي، وجعل التطبيقات السوسيولوجية ذات منزع عضوي نقدي يتيح لها إمكانية متابعة سيرورة التغيرات الاجتماعية وتتبع ديناميكيتها المحركة والتدخل في معاينة اتجاهاتها"[23].

عموما إنّ الذي حضرنا إليه مع الواقع الفعلي للسوسيولوجيا في عشرية التسعينيات هو ذلك التنافر بين الواقع الاجتماعي والأدوات التحليلية المزودة عبر الأداء التلقيني في الحقل الأكاديمي وهو ما أدى تدريجيا إلى إنهاك الأفق السوسيولوجية في مسارات لم تسمح له باستغلال السياق الأزموي الذي كان يعبر المجتمع في مختلف أبعاده والذي كان بالإمكان أن يكون عاملا في إخصابه، خاصة وأنه منذ اواخر الثمانينيات وطوال فترة التسعينيات والمجتمع الجزائري يعيش ديناميكية النقد الذاتي وضرورة تدخل المعرفة السوسيولوجية من أجل فكّ المعادلة الاجتماعية. إن وضع كهذا كان يشكل صلب وصميم اختصاص السسيولوجيا لأنه يعدّ ضمن دائرة اهتمامها لكن يبدو أنّ فهم واقع التحولات كان يتجاوز قدرات الممارسة السوسيولوجية تجاوزا لا يستهان به بسبب وظيفة البحث التي غالبا ما صارت متروكة ومهملة لحساب التعليم. علما بأنّ الوضعية التعليمية للسوسيولوجيا هي الأخرى لم تكن قد تخلّت عن النشاط النظري الذي بدى أكثر ابتعادا عن الواقع الفعلي.

2-3 آثار حصر الممارسة السوسيولوجية في الدور المركزي القائم على النشاط النظري:

فالمتتبع لمحتوى برامج السسيولوجيا الذي يدرس في الجامعة يشعر بأنه كان يزيد من غربة هذا العلم المجتمعية وحتى المشتغلين به وطلبته لأنّ الوضع الممارساتي السوسيولوجي كان ضعيفا وفي قطيعة مع المجتمع، أما الطاقة الفردية وبرغم تميزها بالاحتشام تبقى وحدها هي ذات الصلة بسياق التحولات. فلو أخذنا على سبيل المثال الأعمال السوسيولوجية المنجزة طوال عشرية التسعينيات أين كانت الساحة العملية تعيش سياقا من التحولات، نجد أنّ التفكير فيها كان متمحورا ومحصورا حول مواضيع تمّ تناولها من قبل، أي خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، هذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على " أنّ الطلبة قد انحصروا داخل حقل معرفي حصرهم فيه الأساتذة. فلم يحدث تجديد للمعارف التي كانت على علاقة مع الواقع. وهذا ما يفسر ضعف الأعمال المخصصة لتناول تحولات ما بعد 1980"[24].

فعلى ضوء هذه الاعتبارات أصبحت تتجلى تلك الضرورة الملحة والأكيدة لإعادة النظر في برنامج السسيولوجيا المقررة في الجامعة، حتى يواكب ها التخصص التغيرات التي تحدث على البناء السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري، من جهة، وأيضا حتى يكون علما عمليا ونفعيا من جهة أخرى. وفي نفس السياق دائما يمكن اعتبار أنّ العلاقة بين الفكر السوسيولوجي والواقع تظهر أساسا من خلال تفاعل الفاعلين في هذا الحقل. واعتمادا على ما حدث فإنّ أغلب الفاعلين في الحقل السوسيولوجي كانوا في غربة عن مجتمعهم، ويمكن التحقق من هذه الغربة من خلال كل الميادين التي كانت مطالبة بأن تكون مستثمرة من طرف الفكر السوسيولوجي. فكانت تلك هي الفترة التي بدا فيها المجتمع في معزل عن رؤية ذويه وهم الفاعلين في الحقل السوسيولوجي الذين أداروا رؤوسهم عنه حتى وجدوا أنفسهم اليوم خارج اللعبة. لقد اكتشفوا بأنّ قطاعات بأكملها من الممارسات بقيت خارج دائرة تفكيرهم واهتماماتهم، فهم يشعرون شعورا قويا بخطر تعرضهم ل " عودة رهيبة للمكبوت"[25].

ومن الوقائع الملاحظة أيضا لتلك الفترة، أنّ المجتمع كان يبدو في حالة انتظار سوسيولوجية التي تؤوله وتفهمه، فهذه الأخيرة كان يفتقدها المجتمع بحكم تجاهلها إياه أو بالأحرى لأنها وقفت موقف المتأخر عن الحضور والمتخلف العاجز أمام آلة التغيير. ويبقى لنا أن نشير في هذا السياق أنّه أمام هذا التوعّك الذي أصاب فهم المجتمع من طرف ذويه بدأت تظهر علامات فرار وانغلاق الواقع الاجتماعي الجزائري وهروبه المستمر من نظرة واهتمام الفاعلين السوسيولوجيين" إنّ المجتمع الجزائري مريض بعلم اجتماعه الذي لا زال عاجزا عن تقديم الفهم والتفسير والتأويل الذي ينتظر منه.

---

[23]. سعيد عيادي، "التجربة السوسيولوجية في الجزائر : الممارسة والتأويل، مرجع سبق ذكره، ص. 144.

[24]. Kadri Hasna Amina, «L'enseignement de la sociologie du travail : A la recherche d'un sens», In Sociologie et société en Algérie…, op. cit ; p. 108.

[25]. عبد القادر لقجع، : تقديم، الجزائر : أرض مغامرة للسوسيولوجيا"، علم الاجتماع والمجتمع...،مرجع سبق ذكره، ص. 15.

ومن ثمّ يمكننا أن نجزم بأنّ علم الاجتماع معطل في الجزائر"La sociologie est en panne"[26].وضريبة تعطله بدأ عندما أخذ المجتمع يتطور بعيدا عن أنظاره ورؤيته والواقع أخذ يشهد بروز ظواهر اجتماعية جديدة أو انبعاث أخرى قديمة أو تقليدية ظن الكثيرون يقين اندثارها أو أنها على الأقلّ في طريق الاختفاء في الخريطة الاجتماعية الجزائرية.

كما كانت تظهر مثلا ومن خلال التناول المضاعف وحجم الدراسات الكبير التي كانت تنجز في محاولة مثلا فهم ظاهرة الإرهاب خارج الجزائر وحتى خارج المعاهد السوسيولوجية المتخصصة وحتى فرق البحث والمخابر التي تشرف عليها مازالت إلى اليوم غير جريئة على دراسة الظاهرة دراسة تحليلية ميدانية رائدة[27]. يبقى لنا أن نشير بعد هذا الاستطراد، أنّ السياق العام وجملة الظروف التي أحدثتها تحولات عشرية التسعينيات جعلت الفاعلين في الحقل السوسيولوجي يعيدون تقييم أفكارهم ونماذجهم السابقة، بحيث وجدوا أنفسهم مضطرين للاهتمام بإعادة تقييم وضعية التجربة السوسيولوجية في الجزائر والإمعان أكثر في المشكلات المطروحة والعقبات أمام هذا الاختصاص، والتساؤل حول مصيره.

إنّ هذه التحولات التي عرفها المجتمع ما فتئت أن تفرض نفسها دافعة بذلك إلى المراجعة الابستمولوجية وإعادة النبش في كل التراث السوسيولوجي "فعلم الاجتماع مطالب في بلدنا بإعادة فحص التراث السوسيولوجي المتراكم واختبار ما طرح داخله من أفكار وتصورات ونظريات بهدف الوقوف على مدى انطباقها على واقعنا الاجتماعي أو مدى ما يمكن أن تقدمه من إسهام في فهم وتطوير هذا الواقع"[28].

هكذا إذن فإنّ ضرورة تحديد المسائلات والإشكاليات بدى هو موضوع السسيولوجيا الكبير أمام التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري الذي يجد نفسه مطروحا في هذا الجانب من النقاش. ومن هذه الزاوية بدأت تبرز إلى الواجهة توجه الخطاب السوسيولوجي نحو بلورة القدرة على نقد الذات التي كانت ترى على أنّ خلاص السسيولوجيا يتوقف على إعادة محورة ابستمولوجية قوية، ففهم المجتمع يتطلب التجديد الدائم للأدوات والحقول الابستمولوجية التي تعمل على تبني واقعه وخصوصياته. إزاء هذا الوضع وفي ظلّ هذه الظروف نلمس أن السسيولوجيا في العشرية المنصرمة وحتى مطلع الألفية الجديدة كانت متوجهة نحو مفاهيمها الخاصة من خلال نقدها لذاتها أكثر من أن تكون موجهة نحو المجتمع:"

لقد حصل على مستوى التجربة السوسيولوجية في الجزائر ما يشبه حركة انتقال غير طبيعية من سوسيولوجيا منهجها البحث والتحليل إلى سوسيولوجيا تبحث عن نفسها. إنها تعبير عن مؤشر تحويلي يكشف عن انشغال جديد يحيي التجربة تدريجيا إلى حالة خاصة من سوسيولوجيا مستقصيه، سوسيولوجيا تتقصى ميادين البحث والفضاءات التي يمكنها أن تجود ببعض الظواهر الاجتماعية للبحث، لا لتطوير البحث السوسيولوجي ولكن بحثا من خلالها وبسببها عن نفسها"[29].

إنّ الملفت للنظر والذي قد يترك الانطباع بأنّ هذا العلم يعيش انشغالا محصورا من خلال التناول بخصوص التجربة السوسيولوجية عوضا عن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري وما يؤكد ذلك هي الملتقيات والمؤتمرات التي كانت تنظم لمعالجة وضعية السسيولوجيا التي لم تتمكن بعد من إيجاد ضالتها في الخريطة الاجتماعية الجزائرية التي تتغير بسرعة وبعيدا عن أنظار علماء الاجتماع.

نذكر أنّ كل الملتقيات تقريبا كانت تؤكد ذلك التناول المتكرر عن علاقات السوسيولوجيا عوضا عن التغيرات والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري.

هكذا فإنّ تقييم الممارسة السوسيولوجية في الجزائر كان يتمّ من خلال موضوع كل ملتقى وقد تأكد هذا المسلك منذ 1984 وبعدها 1986 ثمّ 1997 وأخيرا مع ملتقى 2002. إنّ كل هذه الملتقيات كانت تنظم بغرض السماح للفاعلين السوسيولوجيين أنفسهم

---

[26]. عبد الحميد قرفي، فؤاد منصوري، " واقع علم الاجتماع في الجزائر، دراسة حالة بجامعة عنابة"، مرجع سبق ذكره، ص.151.

[27].أنظر سعيد عيادي، مرجع سبق ذكره، ص. 166.

[28]. عبد الحميد قرفي وفؤاد منصوري،مرجع سبق ذكره، ص. 153.

[29] . سعيد عيادي، مرجع سبق ذكره، ص. 162

بمعالجة محددات وتداعيات وضعية علمهم. وفي الواقع لم يفعل هؤلاء شيئا آخر سوى محاولة إعطاء السسيولوجيا وضوحا يجعلها تبدو كعلم نقدي لذاتها أكثر منه للمجتمع.

ولعل أمرا كهذا هو الذي عمل على تغيير السسيولوجيا في الجزائر من اتجاهها المنهجي الذي بدى أكثر توجها نحو الاهتمام بالفهم بعد ما كانت الكلمة تعود للسوسيولوجيا الميدانية والذي كان التحقيق وحده هو الذي يعطي الحقّ في أخذ الكلمة[30]. بالنظر إلى التجربة السوسيولوجية الجزائرية لهذه العشرية يظهر أن تموقع الممارس للسوسيولوجيا كان قصرا ضمن مجموعة من الخطوط الضاغطة ويتنوع نوع وطبيعة هذا الضغط بحسب الدور الذي يضطلع به هذا الممارس وبحكم موقعه في المجتمع، فاللافت للنظر هو وجود قلق اجتماعي متراكب كان يلتهم أغلب الباحثين السوسيولوجيين ويحرمهم من ممارسة قلقهم السوسيولوجي، ويعود أصل هذا القلق إلى الوضعية السوسيو–اقتصادية الصعبة التي يعيشها معظم الباحثين في هذا المجال والذي نتج عنها هروب العديد منهم نحو قطاعات وميادين أخرى.

فما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أنّ المشتغلين بالسسيولوجيا وبالخصوص مع اشتداد الوضع الأزموي لعشرية التسعينيات صاروا يعانون نفس المشاكل التي تشكو منها الفئات الواسعة من الجزائريين كضعف القدرة الشرائية ومشكل السكن وغير ذلك. وهو ما زاد في تدهور مكانتهم الاجتماعية. ومع ذلك إن أردنا تحديد طبيعة اهتمام هذه الفئة الاجتماعية نجد أنها كانت تتميز بطابعها المعرفي وهذا قياسا بالاهتمامات المعيشية للفئات الاجتماعية الواسعة التي عبرت عنها مثلا أحداث أكتوبر 1988.

ولكن يبدو وكما أشرنا سابقا أنّ اشتداد الأزمة الجزائرية قد جعلت جزءا هاما من هؤلاء الفاعلين في الحقل السوسيولوجي ينصرفون عن انشغالاتهم المعرفية ويتمركزون بدورهم حول المطالب المعيشية كما دلّ على ذلك إضراب أساتذة الجامعة في تلك المرحلة. والحقيقة أن وضعا كهذا تولد عنه غياب الرغبة لدى هؤلاء الفاعلين حتى في أن يكونوا تابعين للحقل الجامعي وقد حضرنا في هذه المرحلة إلى هجرة العديد من الفاعلين في هذا الحقل نحو البلدان الأجنبية.

في الواقع أن ظاهرة كهذه مست معظم الجامعيين وبمدّ كبير وهو ما يطلق عليه بالمنفى الطوعي أي هجرة اقتصادية ينتظر منها التعويض المادي، وبالتقاطع مع ذلك فقد ساهمت الأزمة الأمنية بقوة في ضعف التأثير الاجتماعي لهذه النخبة وذلك لما سقط منهم وبالخصوص من الذين لعبوا دورا نشطا منذ أكتوبر 1988 ضحية الاغتيالات الكثيرة. وفي نفس السياق نذكر أنّه زيادة عن كل هذه الصعوبات التي كانت تحيط ممارس السسيولوجيا، نجد ثمة مشكل لطالما كان يعانيه هذا الفعال، والمتمثل في غياب اعتراف اجتماعي الذي يمكن أن يعطيه وضوحا يساعده في ترقية أداءه المعرفي. ولأجل ذلك ظهرت تلك الاستراتيجية المتبعة من طرف بعض المشتغلين بالسسيولوجيا والمتمثلة في التسجيل المضاعف لهؤلاء في داخل البلاد وخارجها والذي قد يعود مبرر ذلك إلى محاولة كسب وإعطاء قيمة لأعمالهم من نظرائهم المحليين والأجانب.

كما أنّ وضعا كهذا دفع بالعديد من هؤلاء الفاعلين للتوجه إلى خارج مجال تخصصهم وأحيانا أخرى حتى خارج المجال الأكاديمي وذلك حتى يتمّ لهم الحصول على التعويض الرمزي زيادة عن التعويض المادي، خاصة وأنّ سيرورة العولمة التي بدأت تغزو مجال البحث العلمي من خلال ظهور بعض المنظمات، قد أسست بسرعة سوق جديدة للبحث السوسيولوجي، كما استقطبت العديد من الباحثين واقترحت مواضيع جديدة مقابل التي كانت سائدة، وهكذا أصبح هؤلاء يقلصون من أعمالهم الأكاديمية. فإجراء عقد لبضعة أشهر يمكن الباحث من الحصول على أجرة معتاد تقاضيها خلال سنة كاملة. وفي هذا الإطار يمكن القول أنّ الاعتراف الأكاديمي لم يعد هو المعيار المفضّل دائما للنجاح الجامعي"[31].

[30]. أنظر عبد القادر لقجع، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

[31]. cf.El Kenz Ali, «Les sciences sociales dans les pays arabes.Cadre pour une recherche»,; Cadre pour une recherché" in http:/www.estim.ird.fr/article50.html, p. 6.

فلو أدرنا قياس ما قلناه لوجدنا "أن عدد علماء الاجتماع الجزائريين الباحثين المتخصصين النشيطين على المستوى العالمي صار يتناقص سنة بعد أخرى من حيث نسبة وفاعلية المشاركة في المؤتمرات العالمية الخاصة بعلم الاجتماع وبعلم المنهجية وتطبيقاتها"[32]. فهذا التمثيل الضعيف وأحيانا الغياب الذي هو يميز المشاركة السوسيولوجية الجزائرية في التمثيلات العالمية مقارنة بالمشاركة العربية ما هو إلا مؤشر لمستوى الوضع السوسيولوجي في الجزائر الذي لم يبق له اثر إلا ما يقوم به من نشاطات ومهام بيداغوجية وتعليمية داخل أسوار الجامعة.

هذه هي إذن وباختصار بعض ملامح السسيولوجيا في أكثر المراحل حرجا الذي عرفها المجتمع الجزائري، وهي عشرية التسعينيات التي بدى فيها هذا المجتمع مريضا يعاني تصدعات متتالية ويواجه سوسيولوجيا تساؤلات لا متناهية حول ذاتها وهويتها وتاريخها.

قائمة المراجع:

- شارب دليلة، "إشكالية العمل المنزلي في العلوم الاجتماعية"، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، تنسيق وتقديم عبد القادر لقجع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
- ومنصوري فؤاد، "واقع علم الاجتماع في الجزائر، دراسة حالة بجامعة عنابة"، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، تنسيق وتقديم عبد القادر لقجع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
- قنيفة نورة، "الممارسة السوسيولوجية وتمثيلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع بجامعة سطيف"، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، تنسيق وتقديم عبد القادر لقجع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
- الكنز علي، حول الأزمة، 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990.
- . لقجع عبد القادر، "تقديم، الجزائر: أرض مغامرة للسوسيولوجيا"، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، تنسيق وتقديم عبد القادر لقجع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004
- معتوق جمال، علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى يومنا هذا، الجزائر، 2006.
- سبعون سعيد، السسيولوجيا الأكاديمية والمشروع التنموي في جانبه التصنيعي في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، الجزائر، 1998.
- عيادي سعيد، "التجربة السوسيولوجية في الجزائر: الممارسة والتأويل"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 1، الجزائر، 2007.
- جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني، 16- 21 أفريل 1964، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964.

Kadri Hasna Amina, "L'enseignement de la sociologie du travail: à la recherche d'un sens", in sociologie et société en Algérie, sous la coordination de Lakjaa abdelkader, Casbah, Editions, Alger, 2004.

- Keddache Mohfoud et Sari Djilali, L'Algérie dans l'histoire, OPU, ENL, Alger, 1989.

[32]. سعيد عيادي، مرجع سبق ذكره، ص. 147.

- Lakjaa Abdelkader, "Algérie: une société en attente de sa sociologie ", in sociologie et société en Algérie, sous la coordination de Lakjaa Abdelkader, Casbah Editions, Alger, 2004.
- Addi Lahouari, "peut- il exister une sociologie politique en Algérie?", in peuples Méditerranéens, N° 54- 55, paris, 1991..
- Mediene Benamar, "Un aperçu critique sur la réunion d'Alger des centres de recherches Africaines en sciences sociales", 21- 27, Octobre, 1985, URASC, Université d'Oran.
- Colonna Fanny, "Les sciences sociales en Algérie depuis 1962", communication au centre culturel Algérienne, (C. C. A), Avril, 1985.
- Hammana Boukhari, "Les sciences sociales et le tiers monde, le cas de l'Algérie", in colloque sur les sciences sociales aujourd'hui 26-29 Mai 1984, CREDO: université d'Oran, OPU, Alger, 1986.
- Messaid Hasna Amina, "Pratique sociologique et pratique institutionnelle", in colloque sur les sciences sociales Aujourd'hui 26- 29 Mai 1984, CREDO: université d'Oran, OPU, Alger, 1986.
- **Sites web**. http://www.estime.ird.fr/article50.html.